العدد عن احدهما وفيه نظر لأن عين احد اجزاء الحقيقة
يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو
عنهما فلو تركبت الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد أو ناقص
او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص
ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا
ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم أن
يستلزم كونه غير زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه
ناقصا كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه
غير زائدا كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا
يكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية
تتركب من حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
مساويا لذلك او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني
اعني قوله او زائدا الخ منفصلة والجزء الأول حملية
واصله

واصل العدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا
لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت
هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن
انها مركبة عن ثلاثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية
والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب الحقيقية الا من جزئين
وكذلك مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها تتركب
عن ثلاثة اجزاء فصاعدا وفي بيانها طول لا يليق
بهذا المختصر فليطلب من المطولات قال الشارح
اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض
وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان تكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فان هاتين
القضيتين اختلفا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي
لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة على
حسب الواقع قولنا اختلافا جنس يتناول الاختلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)